

L'usage de tout système électronique ou informatique est interdit dans cette épreuve

Traduire en français le texte ci-dessous.

العالم التائه في الأزمة الاقتصادية

يصف الاقتصاديون العالميون الوضع الاقتصادي للمرحلتين الراهنة والمقبلة، وان لفترة غير محددة، بأنه يبحث عن شواطين جديدة من دون خرائط او من دون بوصلة، وان العالم كله في مركب واحد. فمذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، لم تشهد دول العالم أزمة اقتصادية شاملة كالتى عجلتها الحرب التي بدأت منذ ١١ ايلول ٢٠٠١، رغم ان بعض المؤشرات السلبية كان قد بدأ قبلها في كل من الولايات المتحدة واوروبا في آن واحد، ولكن كان ينتظر ان تشهد الاولى نهضة اقتصادية مع برنامج رئيسها الجديد، في حين كانت توقعات ميريل لينش انخفاض الناتج القائم في اوروبا خلال النصف الثاني من ٢٠٠١.

وللمرة الاولى سيتسبب التراجع الاقتصادي في الدول الفنية بأضرار فادحة في الاقتصاد دول العالم الثالث ولا سيما على صعيد صادراتها وعائداتها من السياحة، وتدخل الأزمة في عولمة تبدأ من مصارف وول ستريت الى آخر ولد هندي يبيع بطاقات بريدية امام تاج محل... فقد كشف حادث ١١ ايلول مدى سببية الترابط بين الاقتصاد الاميركي واقتصاد كل من اوروبا واليابان بلوغاً الى الاقتصاد العالمي. وهي المرة الاولى التي يوسع فيها طيف الانكماش ظلانه لتشمل مناطق العالم كلها. ففي ١٩٧٤ أصابت الصدمة النفطية اوروبا، في حين تجاوزت الولايات المتحدة صعوباتها. وفي حرب الخليج، تأثرت الولايات المتحدة بالانكماش الاقتصادي، بينما افادت اوروبا من انطلاقة فريدة له، اما اليوم فالأزمة شاملة.

سيناريو الترابط هذا يبدأ عندما يقلص الاميركيون مشترياتهم، بحيث تتراجع الصادرات المباشرة لدول المجموعة الأوروبية نحو الولايات المتحدة، وفي ظلها فرنسا والمانيا اللتان سجلتا مؤشرات سلبية وتراجعا في الصناعة والاستهلاك وزيادة في معدلات البطالة، بعد تحسن في الاولى ادى الى انخفاض في معدلات الثانية على نحو قياسي. فالصناعة في فرنسا مثلاً تريتت في ايار ٢٠٠١ لتتأكد من ان المرحلة الانكماشية ليست عابرة حتى تصرف عمالها الطرفين في انتظار الفاء المرتطين معها ب عقود موقته. وبعد مفصل ايلول التاريخي الذي ادى الى صرف ٢٠٠ الف موظف واجبر في الولايات المتحدة خلال الشهر الاول للحادث، والغاء الشركات نصف برامجها المقررة للاستثمار او التوسع، بات حجم المصروفين في فرنسا ودول المجموعة الأوروبية كبيراً، وقد رافق ذلك انعدام ثقة، غير مسبوق لدى المواطنين، مع احباط وتقلص في الانفاق.

وفي خريطة الأزمة الاقتصادية، ان وقعها سيكون اشد تأثيراً على الدول الآسيوية وفي مقدمها اليابان التي تمر بأسوأ انكماش اقتصادي لما جعل معدل النمو لديها سلبياً او صفراً قبل الاحداث، وان انخفاض مبيعاتها الى الولايات المتحدة سيفرقها في انكماش اقسى، في حين ان "التنانين الصغيرة" مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان التي ترتبط بالولايات المتحدة عبر صادراتها وخصوصاً من الالكترونيات، وعبر استثمارات الشركات الاميركية فيها، فلن تكون في منأى عن تأثيرات الأزمة، وان دول اميركا اللاتينية. واولها الأرجنتين، لن تستطيع ان تتلافى انعكاس الأزمة عليها.

الخصار

السبت ١٥ كانون الأول ٢٠٠١